

مركز الأولويات الاستراتيجية

اتجاهات التأثير

قراءة في محددات وتداعيات استراتيجية دونالد ترامب الاقتصادية

مصطفى صلاح

باحث زميل

أفرزت عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الثانية لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من النقاشات حول اتجاهات التأثير المحتملة على الاقتصاد العالمي، والتي استدعت من الذاكرة ما حدث إبان فترته الانتخابية الأولى في عام 2017 والحرب التجارية التي تركت تأثيرات سلبية على علاقات واشنطن الخارجية. ومن ثم فإن ولاية ترامب الثانية سيكون لها تأثيرات اقتصادية واسعة على الاقتصاد العالمي والأسواق والتجارة الدولية، إلا أن هذه التأثيرات ستكون متفاوتة وفق طريقة استجابة المستثمرين والأسواق والدول المستهدفة، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الاتجاهات والتأثيرات ستعتمد على معايير الخبرات المتراكمة لدى الرئيس ترامب خلال فترة رئاسته الأولى، وكيف سيقوم بتوظيفها وتعكس على قراراته التي قد تتفادى التأثيرات السلبية غير المرغوبة، وإلى أي مستوى يمكن تحديد المدى الذي سيذهب إليه بسياساته؟

وبالاستناد إلى تاريخ ولاية ترامب الأولى، فإن التقييم المتوازن للركائز الأربع لبرنامج الاقتصاد في ولايته الثانية والتي تشمل زيادة التعريفات الجمركية والسياسات الصارمة المناهضة للصين؛ وتمديد التخفيضات الضريبية لعام 2017؛ وإلغاء القيود التنظيمية وزيادة كفاءة الحكومة وترحيل المهاجرين تشير إلى أن هناك إيجابيات وسلبيات محتملة، كما أن هناك العديد من أوجه عدم اليقين فيما يتعلق بتداعيات لتنفيذ هذه السياسات خاصة أن تفاصيل وبرامج المقترحات الاقتصادية المطروحة والجدول الزمني لتنفيذها غير متاحة بعد، وهو ما يحد من تفاصيل هذا التحليل.

محددات الاستراتيجية الاقتصادية

خلال ولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأولى في عام 2017، اتخذ ترامب قرارات اقتصادية انعكست بصورة مباشرة على حركة الأسواق، خاصة في ملفات الهجرة والانسحاب من اتفاقية الشراكة التجارية عبر المحيط الهادئ، ومجريات التفاوض مع المكسيك وكندا على حجم العلاقات التجارية؛ إلا أن ترامب 2024 تغير كثيرًا عن ترامب 2017؛ حيث استفاد من تجربته الأولى بشكل كبير.

وتشمل التأثيرات المحتملة لولاية ترامب الثانية على الاقتصاد العالمي مجموعة من الملفات، من بينها التجارة والعلاقات الدولية؛ حيث تعهد بفرض رسوم بنسبة 60% أو أعلى على السلع المستوردة من الصين، إضافة إلى رسوم جمركية شاملة تتراوح بين 10% و30% على شركاء الولايات المتحدة، ومعدلات تعريفية تصل إلى 100% أو 200% أو 1000% في ظروف أخرى. وأنه في حال المضي في تنفيذ هذه السياسات والأوامر التنفيذية بشأن الرسوم الجمركية، ستعود التوترات التجارية التي شهدتها العالم خلال فترة رئاسته الأولى، وهذا سيؤثر سلبيًا على الشراكات التجارية الدولية وسيرفع تكاليف الاستيراد والتصدير، وبالتالي ستتأثر الأسواق المالية. وفيما يلي أبرز محددات هذه الاستراتيجية:

1. إلغاء القيود التنظيمية

ومن المرجح أن يؤدي هدف إدارة ترامب المتمثل في إزالة 10 قواعد تنظيمية مقابل كل قاعدة تنظيمية جديدة إلى خلق بيئة من إلغاء القيود التنظيمية المفرط. ومن المرجح أن يكون هذا إيجابياً للنمو الاقتصادي نظراً للدافع وتدفق استثمار الشركات عندما تكون البيئة السياسية مواتية لإلغاء القيود التنظيمية. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة كبيرة بين التنظيم والاستثمار فالإصلاحات التنظيمية وخاصة تلك المتعلقة بتحرير قيود الدخول إلى الأسواق ستعزز من اتجاهات الاستثمار.

وعلى الرغم من السرعة التي يمكن من خلالها تحرير القيود التنظيمية باعتبارها لا يتطلب موافقة الكونجرس، إلا أن إلغاء اللوائح الرئيسية والوكالات الحكومية سوف يستغرق وقتاً أطول وتتطلب موافقة الكونجرس لتنفيذها. ومع ذلك، فإن إلغاء الوكالات مثل إلغاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ليس ضرورياً لتحقيق بيئة من التحرير التنظيمي الكبير، إلا أنه موجه أكثر نحو خفض التكاليف وتقليص حجم الحكومة. وفيما يتعلق بالتأثير على السوق فقد تخلق هذه السياسات بيئة محفوفة بالمخاطر للاستثمار، في حين قد تستفيد الأسهم المالية والعملات المشفرة بشكل خاص.

2. التخفيضات الضريبية

تركز إدارة ترامب خلال ولايته الثانية على تمديد وتوسيع قانون التخفيضات الضريبية والوظائف من عكس فترته الأولى. ومن المرجح أن يكون هذا إيجابياً للاقتصاد الأمريكي نظراً لتجنب العبء المالي المحتمل على النمو. ويمكن الإشارة إلى أنه من المرجح أن تكون بعض التخفيضات الضريبية أكثر إيجابية من غيرها بسبب الاختلافات في مضاعفاتها المالية. على سبيل المثال، قدر مكتب الميزانية بالكونجرس أن التأثير المضاعف لتخفيضات الضرائب لمدة عامين للأشخاص ذوي الدخل المنخفض والمتوسط يتراوح من 0.3 إلى 1.5، وهو أكثر بكثير من التأثير المضاعف المقدر للتخفيض الضريبي لمدة عام للأشخاص ذوي الدخل المرتفع، والذي يقدر بنحو 0.1 إلى 0.6.

كما تضمنت استراتيجية ترامب مجموعة من الخطط لخفض أعلى معدل ضريبي على أرباح الشركات من 21% إلى 15% بالنسبة للمصنعين المحليين، وهو ما من شأنه أن يجعل الولايات المتحدة واحدة من أدنى الدول الكبيرة والغنية في معدلات فرض الضريبة على الشركات مقارنة بالدول الأخرى. ومع ذلك، فإن هذا الاقتراح سيكون أكثر صعوبة في تحقيقه من تمديد قانون خفض الضرائب والوظائف، نظراً للتأثير المباشر لهذا الإجراء الأخير على ميزانيات الأسر، والعجز الفيدرالي الكبير بالفعل، والضغط لزيادة الإنفاق على الدفاع.

وفي ضوء هذا التناول، يجب الأخذ بعين الاعتبار التأثير الناتج عن التخفيضات الضريبية على العجز المالي إذا لم يتم تمويل قانون خفض الضرائب والوظائف بصورة كاملة من خلال قيام صناع السياسات بتعويض خسارة الإيرادات الضريبية من خلال تخفيضات الإنفاق أو الإيرادات الضريبية الأخرى. ويقوم هذا التصور على أساس فرضية أن تمويل التخفيضات الضريبية يؤثر بشكل كبير على النمو الطويل الأجل؛ حيث يمكن أن تؤدي خفض الضرائب الممولة من الإنفاق الحكومي غير المنتج إلى زيادة الناتج، إلا أن التخفيضات الضريبية الممولة من خلال تخفيضات الاستثمار الحكومي يمكن أن تقلل الناتج إذا لم يتم تمويلها من خلال تخفيضات الإنفاق، ومن ثم فإن التخفيضات الضريبية ستؤدي إلى زيادة الاقتراض الفيدرالي، وهو ما سيؤدي بدوره إلى تقليل النمو الطويل الأجل.

أبرزت عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الثانية لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من النقاشات حول اتجاهات التأثير المحتملة على الاقتصاد العالمي، والتي استدعت من الذاكرة ما حدث إبان فترته الانتخابية الأولى في عام 2017 والحرب التجارية التي تركت تأثيرات سلبية على علاقات واشنطن الخارجية. ومن ثم فإن ولاية ترامب الثانية سيكون لها تأثيرات اقتصادية واسعة على الاقتصاد العالمي والأسواق والتجارة الدولية، إلا أن هذه التأثيرات ستكون متفاوتة وفق طريقة استجابة المستثمرين والأسواق والدول المستهدفة، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الاتجاهات والتأثيرات ستعتمد على معايير الخبرات المتراكمة لدى الرئيس ترامب خلال فترة رئاسته الأولى، وكيف سيقوم

بتوظيفها وتعكس على قراراته التي قد تتفادى التأثيرات السلبية غير المرغوبة، وإلى أي مستوى يمكن تحديد المدى الذي سيذهب إليه سياساته؟

وبالاستناد إلى تاريخ ولاية ترامب الأولى، فإن التقييم المتوازن للركائز الأربع لبرنامجها الاقتصادي في ولايته الثانية والتي تشمل زيادة التعريفات الجمركية والسياسات الصارمة المناهضة للصين؛ وتمديد التخفيضات الضريبية لعام 2017؛ وإلغاء القيود التنظيمية وزيادة كفاءة الحكومة وترحيل المهاجرين تشير إلى أن هناك إيجابيات وسلبيات محتملة، كما أن هناك العديد من أوجه عدم اليقين فيما يتعلق بتداعيات لتنفيذ هذه السياسات خاصة أن تفاصيل وبرامج المقترحات الاقتصادية المطروحة والجدول الزمني لتنفيذها غير متاحة بعد، وهو ما يحد من تفاصيل هذا التحليل.

محددات الاستراتيجية الاقتصادية

خلال ولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأولى في عام 2017، اتخذ ترامب قرارات اقتصادية انعكست بصورة مباشرة على حركة الأسواق، خاصة في ملفات الهجرة والانسحاب من اتفاقية الشراكة التجارية عبر المحيط الهادئ، ومجريات التفاوض مع المكسيك وكندا على حجم العلاقات التجارية؛ إلا أن ترامب 2024 تغير كثيرًا عن ترامب 2017؛ حيث استفاد من تجربته الأولى بشكل كبير.

وتشمل التأثيرات المحتملة لولاية ترامب الثانية على الاقتصاد العالمي مجموعة من الملفات، من بينها التجارة والعلاقات الدولية؛ حيث تعهد بفرض رسوم بنسبة 60% أو أعلى على السلع المستوردة من الصين، إضافة إلى رسوم جمركية شاملة تتراوح بين 10% و30% على شركاء الولايات المتحدة، ومعدلات تعريفية تصل إلى 100% أو 200% أو 1000% في ظروف أخرى. وأنه في حال المضي في تنفيذ هذه السياسات والأوامر التنفيذية بشأن الرسوم الجمركية، ستعود التوترات التجارية التي شهدتها العالم خلال فترة رئاسته الأولى، وهذا سيؤثر سلبيًا على الشراكات التجارية الدولية وسيرفع تكاليف الاستيراد والتصدير، وبالتالي ستأثر الأسواق المالية. وفيما يلي أبرز محددات هذه الاستراتيجية:

1. إلغاء القيود التنظيمية

وقد زعم مستشارو ترامب الاقتصاديون بأن خفض الضرائب وإلغاء القيود التنظيمية من شأنه أن يحفز الاستثمار والإنتاجية والنمو الاقتصادي، وهو ما يؤدي في النهاية إلى دفع ثمن التخفيضات الضريبية بشكل غير مباشر، وهو ما سنتبته التجربة العملية، إلا أنه في المجمل ستستمر الاستثمارات المرتبطة بخفض الضرائب في دعم الأسواق الأمريكية في الأمد القريب.

3. التعريفات الجمركية

عمل الرئيس ترامب على زيادة الرسوم الجمركية على السلع الصينية إلى 60% أو أكثر وتنفيذ تعريفية أساسية عالمية بنسبة 10% على السلع من دول أخرى. وصرح وزير الخزانة سكوت بيسنت إن الرسوم الجمركية ليست مجرد أداة لزيادة الإيرادات وحماية الصناعات الأميركية المهمة استراتيجيًا، بل وصفها أيضًا بأنها أداة تفاوضية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لترامب.

وبصورة عامة، فإن التدابير الحمائية تميل إلى إحداث نمو اقتصادي أقل مثالية، لكنها لم تكن بالضرورة بمثابة عقبة طويلة الأجل أمام تقدم البورصة، ويمكن الإشارة هنا إلى أنه في ديسمبر 2018، أثناء الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، أشار الاحتياطي الفيدرالي إلى أن الزيادة في التكاليف الناجمة عن التعريفات انتشرت على نطاق أوسع من الشركات المصنعة والمقاولين إلى تجار التجزئة والمطاعم. ومن ثم يمكن أن تخلق حروب التعريفات، أو التهديد بفرض التعريفات الجمركية حالة من عدم اليقين السياسي الذي يواجه تدفق الاستثمارات، وهو ما حدث بالفعل

في عام 2018؛ حيث أدى عدم اليقين الناجم عن الحرب التجارية بين واشنطن وبكين إلى توقف الاستثمار في الولايات المتحدة.

ويمكن القول إنه يمكن للرئيس ترامب الشروع في تنفيذ هذه السياسة في وقت قصير نسبياً (أقل من 3 شهور) ضد الصين أو غيرها من الدول من خلال الاستعانة بالمادة 301 من قانون التجارة لعام 1974، والتي تسمح للولايات المتحدة بفرض عقوبات تجارية على الدول الأجنبية التي تنتهك اتفاقيات التجارة الأمريكية أو تشارك في أعمال تضر بالاقتصاد الأمريكي، أو الاستعانة بالمادة 232 من قانون توسيع التجارة لعام 1962، والتي تتعلق بتأثيرات واردات الصناعات المحددة على الأمن القومي للولايات المتحدة. كما يمكن تنفيذ التعريفات الجمركية الشاملة على الواردات الأخرى من خلال الاستعانة بالمادة 301، على الرغم من أن بعض الخبراء أن فرض التعريفات الجمركية الشاملة بنسبة 10٪ ستحتاج إلى الاعتماد على قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية لعام 1977 من أجل سرعة تنفيذها؛ وإلا فإن إدارة ترامب الجديدة ستحتاج إلى موافقة الكونجرس، الأمر الذي سيستغرق وقتاً أطول حتى يوتي ثماره. وعند النظر إلى نتائج اعتماد هذه السياسة خلال إدارة ترامب الأولى، نجد أنها أدت إلى حدوث تقلبات في سوق الأسهم؛ حيث تأثرت الأسهم الصينية بشكل أكثر سلبية وسجلت خسائر مزدوجة لكنها لم تتأثر على المدى الطويل.

4. مواجهة الهجرة

تتكون سياسة الهجرة التي تنتهجها إدارة ترامب من عنصرين رئيسيين هما تأمين وإغلاق الحدود الجنوبية للولايات المتحدة، وترحيل الأشخاص غير المسجلين من الولايات المتحدة. ويمكن القول إن التهديد بإغلاق الحدود يهدف في مضمونه الأساسي إلى تحفيز التحرك من جانب المكسيك للمساعدة في إنهاء قوافل الهجرة ومواجهة محاولات العبور غير المشروعة إلى الولايات المتحدة. وقد أعلن ترامب إن إدارته ستتخذ إجراءات لترحيل 20 مليون مهاجر غير شرعي داخل الولايات المتحدة، وإن كانت الإجراءات قريبة الأجل تركز على ما يقرب من 1.4 مليون فرد صدرت لهم أوامر من المحكمة بمغادرة الولايات المتحدة، فضلاً عن تراكم 3.7 مليون قضية هجرة.

ويمكن أن تؤثر عمليات الترحيل الجماعي سلباً على النمو الاقتصادي وقد تكون أيضاً تضخمية، نظراً لأن سوق العمل الأمريكي محدود، ويبلغ معدل البطالة 4.2٪. في حين تعاني بعض الصناعات، وخاصة قطاع الخدمات، من نقص حاد في العمالة، وبالتالي قد يكون هناك زيادة كبيرة في الأسعار في بعض القطاعات مثل الزراعة إذا تم ترحيل العمال. وهذا بدوره قد يقلل من حد سرعة الاقتصاد للنمو ويدفع التضخم إلى الارتفاع. ومع ذلك، فإن اتخاذ تدابير ترحيل أقل حدة أو التحول إلى قواعد هجرة جديدة تسمح بتقنين وضع العمال المؤقتين القانونيين وهو ما شأنه التخفيف من آثار هذه السياسات.

وضمن السياق ذاته، من المرجح أن يتم تنفيذ إغلاق الحدود بعد موافقة الكونجرس وتعاون الدول المجاورة مع هذه السياسة نتيجة للتهديدات بفرض الرسوم الجمركية التي هدد بها ترامب. ومع ذلك، قد يستغرق الترحيل وقتاً أطول بكثير وسيكون مكلفاً للغاية. وعملياً، قد يكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل جمع وترحيل ملايين عديده في غضون أربع سنوات من إدارة ترامب الثانية. وربما يتطلب الأمر نشرًا كبيرًا وطويل الأمد ومكلفًا للحرس الوطني والجيش على الحدود الأمريكية، وهو ما يتطلب على موافقة العديد من حكام الولايات وتوفير المخصصات المالية من الكونجرس بالإضافة إلى التحديات القضائية. وقد لا يتحقق هذا بصورة كاملة أو على الأقل ليس على النطاق الزمني الذي وعدت به إدارة ترامب.

التداعيات المحتملة

إن تقييم التأثيرات المترتبة على السياسات الاقتصادية التي ينتهجها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أفرزت استقطاباً حول تداعيات انتهاج مثل هذه السياسات، في حين تسمح الخطوط العريضة الأساسية لمقترحات ترامب بقياس وتحديد إيجابيات وسلبيات التأثير الاقتصادي للحزمة، إلا أن الافتقار إلى تفاصيل الخطة وتنفيذها يزيد من الصعوبات الخاصة بإجراء تقييم شامل لها.

1. الحلفاء والاستعداد للمواجهة

تعتبر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي شريكان في التنافس مع الصين، كما أن العلاقة القوية بين الصين وروسيا تدعو أميركا وأوروبا إلى وضع مصالحهما الاستراتيجية فوق خلافاتهما التكتيكية قصيرة الأمد ومصالحهما السياسية للوقوف في وجه النزعة التجارية الصينية باعتبارهما شريكان لا غنى عنهما لبعضهما البعض في مواجهة الصين.

وخلال رئاسته السابقة، تعامل ترامب مع القضايا المتعلقة بأوروبا بطريقة قائمة على تشجيع قادتها على إدارة المزيد من ملفاتهم بصورة منفصلة بشكل مستقل رغم أنه جرى وضع القدرات الأمريكية والدعم الثابت في الاعتبار في مرحلة التخطيط. ويبدو أن ترامب ليس وحده ما يقلق أوروبا وإنما أيضاً السيناتور الجمهوري جيمس ديفيد فانس الذي اختاره ترامب لتولي منصب نائب الرئيس وتركيزه على النهج الانعزالي مع أوروبا، وقد أعلن من قبل أنه لا يهتم بالقضايا الأوروبية وأن التركيز الأمني للولايات المتحدة سيتحول إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ، داعياً أوروبا إلى إدارة شئونها بنفسها.

ووفق هذا التصور، حظيت السياسة الاقتصادية التي تبناها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بقدر كبير من الاهتمام. ولكن المخاطر الكبرى التي تهدد الاقتصاد الأمريكي في الأمد البعيد تكمن في خطوات أخرى حددها ترامب والتي من شأنها أن تقوض نوعية عملية صنع السياسات في الولايات المتحدة، كما أنها أثارت الشكوك حول موثوقية واشنطن كحليف. وبالتالي، قد لا يتوقع ترامب فرض تعريفات جمركية شاملة، بل الاتجاه نحو استخدامها كوسيلة ضغط للتفاوض على تحقيق مصالح الولايات المتحدة. ووفق هذا التصور، فإن نتائج هذه السياسات ستتوقف على كيفية استجابة الدول. ومن المرجح أن تبادر الكتل التجارية الرئيسية مثل دول الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات انتقامية محددة، ولكنها سوف تسعى أيضاً إلى التفاوض.

ولم تخفِ الدول الأوروبية مخاوفها من أن ترامب قد يستهدف الاتحاد الأوروبي بعد الصين والمكسيك وكندا؛ إذ صرح الرئيس الأمريكي بأنه سيتخذ قريباً قرارات جديدة تجاه أوروبا. على الجانب الآخر، تعمل أوروبا على إعداد سيناريوهات متعددة للرد على أي إجراءات أميركية قد تستهدف قطاعات رئيسية مثل صناعة السيارات، والتعدين. خاصة أن الإجراءات الأميركية قد تؤثر على حوالي 40% من الصادرات الأوروبية إلى الولايات المتحدة، وهو ما يمثل حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي، مما يزيد من أهمية التنسيق الأوروبي لمواجهة أي تدابير عقابية محتملة. وهو ما يؤدي إلى درجة من الانفصال الاقتصادي والسياسي وحتى العسكري.

وقد تشمل التدابير العملية الأولية خطوات لإنشاء مساحة عالمية للتجارة والاستثمار غير الأميركية من خلال ربط الاتحاد الأوروبي باتفاقية الشراكة الشاملة عبر المحيط الهادئ أو العمل على نهج مشترك لتنظيم عمليات التبادل التجاري لعزل الأسواق المالية غير الأميركية عن المخاطر الناجمة عن إجراءات الولايات المتحدة العقابية.

2. اختلاف القطاعات المستهدفة

من المحتمل أن تعاني الشركات متعددة الجنسيات من تداعيات الرسوم الجمركية المتزايدة، وإن كان التأثير يختلف من قطاع إلى آخر. على سبيل المثال، أعلنت شركة ماتيل، المصنعة لدمى باربي، أنها قد تضطر إلى تعديل أسعارها بسبب

اعتماد بعض مكونات منتجاتها على الاستيراد من الصين. في حين ستفقد الشركات الأجنبية المصدرة إلى الولايات المتحدة ميزة الوصول إلى سوق أميركية كبيرة. ونتيجة لذلك، قد تضطر بعض الشركات، خاصة شركات صناعة السيارات، إلى نقل مصانعها إلى داخل الولايات المتحدة لتجنب التكاليف الإضافية المرتبطة بالرسوم الجمركية. وفي ظل هذا المناخ من عدم اليقين الاقتصادي، تبدو الشركات مترددة في اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأمد؛ حيث إن الشركات لا تستثمر بسبب غموض المستقبل الاقتصادي.

ويمكن الحديث هنا عن قطاع النفط وما يرتبط به من ظروف اقتصادية وسياسية راهنة تختلف جذرياً عن تلك التي شهدتها فترة ولاية دونالد ترامب الأولى؛ حيث كانت الشركات الصغيرة والمتوسطة تهيمن على قطاع النفط الصخري الأميركي، أما الآن، فقد أصبحت الشركات العملاقة مثل إكسون موبيل وشيفرون تستحوذ على جزء كبير من القطاع. وبالتالي هناك اختلاف في استراتيجيات عمل هذه الشركات عن تلك التي كانت تتبعها الشركات الصغيرة؛ إذ كانت الأخيرة تركز على زيادة الإنتاج لبيعها لشركات أكبر، بينما تركز الشركات الكبرى على استدامة الإنتاج وتحقيق أرباح طويلة الأجل.

3. تهديد العولمة

تطرح السياسات التجارية التي يتبناها الرئيس دونالد ترامب، والتي تعتمد بشكل أساسي على الحمائية والمفاوضات الثنائية، تساؤلات جديدة حول مستقبل العولمة، والتي كانت قد تعرضت بالفعل لهزات كبيرة بسبب جائحة "كوفيد-19" والحرب الروسية الأوكرانية. ويضاف إلى ذلك أن منظمة التجارة العالمية، التي من المفترض أن تكون الجهة المعنية بتسوية النزاعات التجارية، لا تزال تعاني من تراجع في دورها منذ سنوات، بسبب السياسات الأميركية التي عرقلت عملها. واستناداً على أيديولوجيته القومية؛ خصص ترامب جزءاً من سياساته لمهاجمة اتحادات التجارة الحرة، وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، والاتفاقيات الدولية التي تشارك فيها الولايات المتحدة. وقد كان هذا الهجوم علامة على عدم قدرة الحكومة الأميركية وبعض النخب على تفهم والتواصل مع عالم معقد لا تفيد فيه محاولة فرض الإرادة بقوة السلاح والابتزاز الاقتصادي ودبلوماسية القوة.

وامتداداً لذلك، اتسمت سياسات الرئيس ترامب باتخاذ مواقف متشددة تجاه التعاون متعدد الأطراف، حيث كان يعارض العديد من الاتفاقيات الدولية والتجمعات العالمية التي كان يرى أنها لا تصب في مصلحة الولايات المتحدة بشكل مباشر. وهذه السياسات قد تعيد تشكيل فعالية التجمعات الاقتصادية الكبرى مثل مجموعة العشرين، التي تضم أكبر اقتصادات العالم ومن ثم تهديد مستقبل التعاون بين هذه الدول في مواجهة القضايا العالمية الكبرى، خاصة أن ترامب الذي أبدى سابقاً تفضيله للنهج الأحادي في معالجة القضايا العالمية، وهو ما قد يؤثر على مفاوضات مجموعة العشرين في مختلف القضايا.

لقد وضع ترامب وضع نفسه في مواجهة أوروبا وحاول فرض خياراته على دول الاتحاد وحاول إنهاء العولمة والعودة إلى اعتماد الحمائية وإلغاء الاقطاب الاقتصادية والمالية العالمية، ولا يتوقف الأمر حول الشركاء؛ حيث يرى ترامب أن العولمة لا تعزز الصناعة الوطنية بل أدت إلى صعود الصناعة الصينية على حساب الأميركية بعدما انتقلت غالبية الشركات التي نشأت في الولايات المتحدة إلى الصين بسبب تراجع نسبة الضرائب وتوافر الموارد البشرية، وهو ما أدى إلى غزو البضائع الصينية للسوق الأميركية والعالم.

4. الناتو وترامب

على عكس الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن الذي يرى أن الناتو يعتبر جزء أساسي من موقف الولايات المتحدة العالمي ورصيد ضخّم في أمن الولايات المتحدة وازدهارها. فإن ترامب يعتبر أن حلف الناتو يمثل عبء على مدى عقود للولايات المتحدة؛ حيث يرى أن واشنطن دعمت أمن حلفاء أغنياء ولا تحصل على الكثير في المقابل.

ومن المحتمل في ضوء هذه الرؤية أن يتجه ترامب إلى الانسحاب أو تقليل المخصصات المالية الأمريكية داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، باعتبار أن الولايات المتحدة تساهم بقدر كبير في القدرات العسكرية لحلف الناتو وبعض هذه القدرات تعد ركيزة مهمة في الدفاع عن أوروبا ولا يمكن للأخيرة تعويض المساهمة الأمريكية داخل الحلف. ولعل هذه التوجهات أدت إلى شعور دول الحلف بالقلق من أن يقدم ترامب في حالة عودته إلى البيت الأبيض على التخلي عن أوكرانيا وربما الناتو، وهو ما دفع الكثير من دول الحلف إلى السعي في الوقت الحالي إلى الخروج بطريقة للتعامل مع ترامب، على الجانب الآخر، ووفق تصور مغاير فهناك تعارض في سياسة ترامب وفانس الانعزالية مع مصالح الدفاعية والعسكرية الأمريكية، وأنه إذا أراد ترامب سحب الحماية الأمريكية، فقد يدفع ذلك الدول الأوروبية إلى الميل إلى عدم شراء أسلحة أمريكية بنفس الوتيرة السابقة، وإن الإنفاق الدفاعي كان وسيلة غير مباشرة لشراء الدعم الأمريكي؛ لذا قد يكون من الصعب على ترامب التوفيق بين سياسة أمريكا أولاً من جهة وسياسة الاقتصاد أولاً من جهة أخرى.

5. المواجهة مع الصين

دخلت العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة مرحلة جديدة من التوتر بعد أن ردت بكين بقوة على القرار الأميركي بفرض رسوم جمركية جديدة بنسبة 10% على الصادرات الصينية، وهو ما دفع الصين إلى اتخاذ تدابير انتقامية شملت تحقيقات لمكافحة الاحتكار، وفرض رسوم على واردات أميركية، وتشديد قيود التصدير على معادن حيوية؛ حيث أعلنت بكين فرض رسوم بنسبة 15% على الفحم والغاز الطبيعي المسال الأميركيين، و10% على النفط الأميركي، وكذلك الآليات الزراعية والمركبات وغيرها من المنتجات. ولا تزال التدابير الصينية حتى الآن أقل حدة نسبياً، حيث تشمل الرسوم الصينية ما قيمته 14 مليار دولار من المنتجات الأميركية، مقارنة بـ 525 مليار دولار من الصادرات الصينية التي فرضت عليها واشنطن الرسوم الجمركية. على الجانب الآخر، تتبع الصين استراتيجية أكثر تنسيقاً في مواجهة السياسات الأمريكية؛ إذ لم تقتصر على الرسوم الجمركية فقط، بل شددت أيضاً قيودها واتخذت إجراءات أكثر تنوعاً مثل تصدير المعادن الأساسية، والتحقيق ضد شركة "جوجل" الأمريكية بموجب قوانين مكافحة الاحتكار.

وعلى الرغم من أن بعض هذه التدابير قد لا تسبب أضراراً مباشرة واسعة النطاق، بيد أنها تشكل رسالة قوية إلى إدارة الرئيس دونالد ترامب بأن الصين لن تبقى مكتوفة الأيدي إذا استمر التصعيد التجاري. ويرى محللون اقتصاديون أن قيود تصدير المعادن النادرة قد تكون من بين أكثر الخطوات تأثيراً على الشركات الأمريكية؛ حيث إن الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على هذه الموارد في صناعات التكنولوجيا والدفاع.

في الختام: تُعد الإجراءات الاقتصاديةية الأمريكية المزمع تنفيذها من جانب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمراً حاسماً ليس فقط للاقتصاد الأمريكي بل تمتد تداعياته للتأثير على مجريات لاقتصاد العالمي؛ نظراً لتأثيراتها المختلفة على العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة وكذلك مجريات التجارة العالمية، بالإضافة إلى انعكاساتها على أسعار الفائدة في مختلف الدول حول العالم، ومعدلات التضخم، وذلك في ظل بيئة تتسم بالضبابية وعدم اليقين. إلا أنه يتعين إدراك أن بعض سياسات إدارة ترامب من المرجح أن تعمل كقوى موازنة لسياسات أخرى يمكن أن تتخذها نفس الإدارة. وهو ما سيؤدي إلى اختلاف التأثيرات، أي أن هناك اتجاه يرى بأن هناك إمكانية لحدوث تأثير إيجابي لبعض سياسات ترامب

الرئيسية على النمو الاقتصادي والأسواق، إلا أن هناك اتجاه آخر يرى بأن هذه السياسات قد تؤثر سلبيًا على النمو الاقتصادي والأسواق. وهو الأمر الذي يتطلب متابعة دورية ومنتظمة لمختلف الإجراءات للوقوف حول تأثيراتها.